القاعدة تسيطر على عدد من المنشآت الحيوية في عدن

ذكرت مصادر لـ«الميثاق» أن عناصر القاعدة في محافظة عدن تمكنت من السيطرة على عدد من المؤسسات ومنها الموانىء وقيادة المنطقة العسكرية البرية الرابعة بالتواهي. من جانب اخر قتل احد المجندين في مصنع الغزل والنسيج الذي تم تحويله الى معسكر لتدريب الميليشيات التابعة للفار هادي إثر شجار بين الميليشيات الراغبة بالتجنيد، والقائد العسكري الذي أقدم على اطلاق الرصاص وأردى أحد عناصر الميليشيات قتيلاً، مما دفع تلك العناصر الى مهاجمة القائد العسكري وضربه وحراسته مما ادى الى اصابة فضل المسلمي ونقله الى العناية المركزة في إحدى مستشفيات عدن.

الى ذلك نفذ موظفو الكهرباء والمياه في عدن إضراباً شاملاً احتجاجاً على عدم صرف مستحقاتهم.

انتهاء شهر العسل بين الإرهابيين وميليشيات «الفيد» في عدن

المشهد السياسي والعسكري في عدن وعدد من المحافظات الجنوبية اذا تعمقنا في قراءته نجده امتداداً للمشهد اليمني الغامض والذي ينجرف بسرعة نحو المجهول والتخبط وغياب الرؤية والأفق السياسي والعسكري ، فهذا المشهد تغوص فيه قوات العدوان «عاصفة الحزم»، فالمملكة السعودية- رأس العدوان- اذا استمرت في تصديق أوهام الإخوان المسلمين" حزب الإصلاح" بتحرير صنعاء من أهلها وطردهم فإنها بكل تأكيد تمضي لحتفها، فيما حزب الإصلاح يريد استعادة مجده وحكم اليمن من جديد بيد من حديد بدعم وتأييد من العدوان السعودي بعد تصفية خصومهم من الحوثيين والمؤتمريين، رافعين صورة الفاتح الجديد هادي المنصور بأمر آل سعود ..

تقرير : فائز سالم بن عمرو

المشروع السعودي الاخواني يهدف لإسقاط صنعاء عسكرياً انطلاقاً من المحافظات الوسطى والشرقية وتطهيرها من أهلها وجعلها عاصمة للوهابية وخاضعة لتبعية الدرعية.. إذاً سرعان ما سيحول الصراع من صراع سياسي إلى صراع طائفي مذهبي ، ولن يجد سكان صنعاء ومحيطها القبلي إلا الرد على العدوان وبذلك يسعون الى جر اليمن لصراع وقتال طائفي مذهبي خطير وطويل ومرير لن يتنبأ أفضل المتشائمين بنتائجه وكوارثه ، وهذا ما تخطط له السعودية ولا يدركه حزب الإصلاح الذي يريد ان يحكم أرضاً محروقة.. وبالمقابل نجد أن الإمارات تقاتل بكل ما أوتيت من قوة مدعومة بمصر لمواجهة الإخوان المسلمين وميليشيات الإصلاح في اليمن وخاصة في تعز لئلا يسقط مضيق باب المندب بيد ميليشيات الإخوان حتى لا يتحول الى وسيلة ابتزاز وانتقام من مصر وإضعافها وإخضاعها لمخططهم.

الخلاف السعودي الإماراتي

تعتمد السعودية على قيادات الإخوان المسلمين " حزب الإصلاح " اعتماداً كاملاً في المضي في عدوانها على الشعب اليمني، وما القوى الأخرى المجتمعة حول هادي إلا كمبارس وممثلون هزيلون على خشبة المسرح يتم عرضهم للعالم كدمى سياسية لاستكمال المشهد السياسي " شرعية الدولة والحكومة " .

إن انصياع الملك سلمان الداعم والمؤيد لجماعة الاخوان والتنظيمات الإرهابية منذ ما سمي بالجهاد في أفغانستان والشيشان والبلقان " البوسنة والهرسك " يحرج الحليف الإماراتي ويثير شكوكه وريبته في المشروع الذي تريده السعودية من وراء استعمال الإخوان والجماعات الجهادية والسلفية والتفكيرية لتمكن نفسها في المنطقة ، ولهذا السبب كانت السعودية هي اللاعب الأول في اليمن قاطبة وفي الجنوب وعدن من خلال سيطرتها ودعمها والتصاقها فكريا وايديولوجياً وحزبياً وسياسياً بالإخوان، لتجد الإمارات نفسها خارج اللعبة ويضعف دورها ويتعقد في عدن ، لاسيما وأن الحراك وميليشياته العسكرية التي دعمتها مالياً وعسكرياً ولوجيستياً مفرقة ومشتتة وضعيفة ولا تشكل رقماً قوياً في المحافظات الجنوبية، الأمر الذي جعل دولة الإمارات تدرك أن الدور سيأتي عليها قريباً ليتم تصفيتها وطردها من عدن من قبل ميليشيات الإخوان والإصلاح المتحالفة مع المنظمات الإرهابية لتكون السعودية المتفردة الوحيدة بالمشهد اليمني ، بينما لن تجني الإمارات سوى القتل لجنودها والخسائر المادية وتوريط الجيش والدولة في المستنقع اليمني ؛ لإرضاء أوهام وإطماع محمد بن زايد الطامح لتربع العرش وتنصيب نفسه إمبراطور المنطقة ، بينما يتزايد الرفض والتذمر داخل الأسرة المالكة الإماراتية استجابة لتزايد السخط الشعبي الواسع في الشارع الاماراتي جراء تأكيد توريط الامارات في المستنقع اليمني.. وفي محاولة لتخفيف الضغط وامتصاص الغضب فقد عملت الإمارات على رفع نبرة خطاب معاداة الإخوان والتذكير بأنهم جماعة إرهابية محظورة دولياً، وتروج أنها تعمل على إيقاف أموالهم ورصد تحركاتهم وتحذر العالم من خطورة مشروع الإخوان الإرهابي المتطرف .

كما حذرت وسائل إعلام الامارات من الإخوان في اليمن على وجه التحديد ، وهذا يعني في العلم السياسي والعسكري اعطاء تطمينات لانفراط تحالف عاصفة الحزم أو على الأقل إحداث تصدع داخله، لكن هذا القرار ستكون له نتائج خطيرة قد ينعكس على دول مجلس التعاون غير المتفقة أصلا .

وبهذا الخصوص يصف مراقبون سياسيون الأحداث في عدن بأنها أشبه بتبادل للرسائل وإبراز العضلات بين السعودية من جهة وبين الإمارات وحليفتها مصر من جهة ثانية .

الصراع بين الحراك وهادي

يشتد الصراع والخلافات بين الشرعية المزعومة لهادي المؤيدة بترسانة الإخوان من ميليشيات عسكرية وقيادات سياسية وحزبية تسعى للانقضاض على المحافظات الجنوبية وفرض سيطرتها وسطوتها على كل مرافق ومؤسسات الدولة المدنية والعسكرية في عدن بتأييد ودعم سعودي لنقل شرعية هادي وحكومة بحاح إلى مدينة عدن ، لذلك يعمل عملاء السعودية من الإخوان وغيرهم من أجل التسريع في بسط سيطرتهم على مؤسسات الدولة في عدن ، الأمر الذي أدى إلى تفجر الخلافات والصراع بين الأطراف التي كانت ترفع قبل أيام قليلة شعار المقاومة الجنوبية واستعادة الشرعية ، ويمكن حصر مؤشرات الصراع وأطرافه في عدن ومعرفة سيناريو المشهد الأسود القاتم في الجنوب من خلال شن حملة إعلامية ضد حزب الإصلاح وقادته وفكره ، والتحذير من الخلايا النائمة، واتهامه بجرائم القتل والتصفيات بالجنوب واليمن ، يقابلها حملة تحريض مماثلة من حزب الإصلاح ؛ مما أدى إلى توتر الأجواء بين حلفاء الأمس وأولاد عاصفة الحزم .

هذا خلافاً عن أن جماعات مسلحة تتهم السعودية بتمكين حزب الإصلاح من أموال ومواد إغاثة المنكوبين ومعالجة الجرحى ليتم استخدامها من قبل الاخوان كورقة ضغط لترويض الحراك الجنوبي ولشراء ولاءات حزبية وقبلية في عدن والجنوب .

واضافة الى ذلك حملة التشكيك بقرارات هادي وشرعيته التي يتخذها لتمكين الإخوان وميليشياتهم من عدن والجنوب ، وآخرها تعيين القائد الاخواني نائف البكري واتهامه بالانقضاض على السلطة المحلية ومؤسسات الدولة المدنية والعسكرية ، وكذلك تفجرت قضية السيطرة على التلفزيون في مدينة عدن واتهام حزب الإصلاح بتحويله الى قناة «سهيل جديدة»!!

◇ المطالبة بتعيين قائد للمقاومة الجنوبية لقطع الطريق على هادي وحزب الإصلاح لاستغلال الانجازات العسكرية في الجنوب وتسخيرها لخدمة القضية الجنوبية .

◇ رفض أي تعامل أو تعاون مع شرعية هادي وحزب الإصلاح ، ومن ذلك رفض د. صالح يحيى إدماج ما تسمى بالمقاومة الجنوبية فيما يعرف بالجيش الوطني المسيطر عليه من ميليشيات الإخوان المسلمين .

تجاهل خطر القاعدة

فشلت كل المحاولات عقب ما يسمى بتحرير الجنوب في الحفاظ على الأمن والاستقرار في عدن، فضلاً عن تأسيس دولة مدنية حديثة تستند للشرعية القانونية والدستورية ، وماتزال حالة الانفلات الأمني مثيرة للرعب خلافاً عن توسع أعمال السلب والنهب والعنف ووصل الأمر إلى اقتحام شقق مغتربين بعضهم من يافع وآخرون من شبوة وحضرموت ونهبها وتملكها من قبل بعض الميليشيات.. كما شهدت مدينة عدن عودة عمليات الاغتيالات والقتل والتصفية، فقد اغتال مسلحان مجهولان يستقلان دراجة نارية قبل أيام مسئول العمليات في أمن محافظة عدن العقيد عبدالحكيم السنيدي بالقرب من منزله في حي ريمي بالمنصورة ، كما تم اغتيال القيادي في ما يسمى بالمقاومة "حمدي نصر زين الشطري اليافعي بالطريقة نفسها ، كما شهدت عدن أيضاً هجوماً على مكتب وكيل المحافظة أحمد سالم ربيع نجل الرئيس الأسبق الشهيد "سالمين . وقد أصدر ما يسمى بالمجلس الأعلى للحراك الثوري الجنوبي بياناً حذر فيه شرعية هادي وميليشيات الإصلاح من السيطرة على الجنوب وتسخيره للمشاريع الاخوانية والسعودية.

مطالباً بإشراك المقاومة والمحافظات في أعمال الاغاثة ومحاسبة المتلاعبين والمتاجرين بها على حساب أوضاع وحالة الناس المأساوية، وكذلك بالانفصال عما أسماه بالاحتلال اليمني.

قرار لعزل أنصار الله

محمد أنعم

اتخذ انصار الله- الثلاثاء الماضي- قراراً انتحارياً بإعلانهم الذهاب مع حلفائهم وشركائهم الى تشكيل حكومة وحدة وطنية.. ونعتقد أن هذا القرار ليس من ضمن خياراتهم الاستراتيجية اطلاقاً لاسيما وهناك كثير من المؤشرات تذهب الى أن من يقفون وراء قرار السير نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية هم أولئك الذين يريدون اغتيال انصار الله بدم بارد من خلال تقديمهم للعالم على أنهم «انقلابيون» ويرفضون الحل السياسي للأزمة اليمنية وكذلك يرفضون الحوار، ولا يعترفون بالاطراف السياسية الأخرى المتواجدة في الساحة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ربما هناك من يريد جر انصار الله من وراء تشكيل هذه الحكومة الى مواجهات جديدة مع أطراف سياسية أخرى كالمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني وغيرها، وهي محاولة تعكس روحاً تآمرية شريرة وانتقامية حاقدة حيث لا تحمل مصلحة وطنية ولا تسعى الى حل للأزمة، بل تعمل على تعقيدها أكثر مما هي عليه.

نعتقد أن هذه الخطوة يراد منها أيضاً افشال الجهود الدولية المبذولة في مسقط والهادفة حل الأزمة اليمنية عبر الحوار ووقف العدوان ورفع الحصار، غير أن الذهاب الى تشكيل حكومة يعد اليوم خياراً يتوافق مع أهواء السعودية وعملائها في الرياض والذين يرفضون أي حوار سياسي لحل الأزمة اليمنية ويتمسكون بخيار العنف والقوة رغم الضغوطات الاقليمية والدولية التي يتعرضون لها..

صحيح أن أنصار الله ارتكبوا اخطاء استراتيجية بإلغاء المؤسسات الدستورية المنتخبة وتركوا البلاد في فراغ مدمر بدون رئاسة وبدون حكومة قرابة عام، لكنهم عندما يأتون اليوم لمحاولة سد هذا الفراغ بعد المتغيرات والتطورات، فهذا لم يعد ممكناً داخلياً وخارجياً، لاسيما وأن انصار الله طوال عام لم يستطيعوا أن يقيموا تحالفات داخلية أو خارجية، يمكنهم أن يراهنوا عليها لتنفيذ وتطبيق قرارهم.

ولا نتجنى على أنصار الله اذا قلنا إنهم بعد عام من الانفراد والتفرد بالحكم خسروا الشارع الذي التف حولهم في 21 سبتمبر العام الماضي.

الشارع اليمني يدرك أن أنصار الله لا يتراجعون عن قراراتهم ولا إعلاناتهم ومن حقهم أن يشكلوا الحكومة، لكننا نتمنى أن يلزموها بتأدية اليمين الدستورية في عدن وعقد اجتماعها الأول في المكلا أو أبين..

وثيقة اتفاق سياسية ترحّل «هادي» عن المشهد السياسي و«بحاح» يلحقه بعد 60 يوماً

نقلت وسائل إعلامية -الأيام الماضية- خبر نقل المبعوث الدولي اسماعيل ولد الشيخ احمد ردود ممثلي الحوثيين والمؤتمر الشعبي العام في مسقط إلى الرياض.. وبحسب وسائل إعلامية فإن ردود القوى السياسية تتضمن سبعة بنود تشمل "الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار رقم (2216) من جميع الأطراف وفق آلية تنفيذية يتم التوافق عليها وبما لا يمسّ السيادة الوطنية، مع التحفّظ على العقوبات الصادرة بحق المواطنين، ووقف دائم وشامل لإطلاق النار من جميع الأطراف وانسحاب كل الجماعات والميليشيات المسلّحة من المدن وفقاً لآلية يُتفق عليها لسد الفراغ الأمني والإداري، ورفع الحصار البري والبحري والجوي، والاتفاق على رقابة محايدة على تنفيذ الآلية التي سيتم الاتفاق عليها بإشراف الأمم المتحدة".

كما تشمل ورقة مبادئ مشاورات مسقط "احترام القانون الإنساني الدولي بما في ذلك المواد التي تتعلّق بحماية المدنيين وإطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين من كل الأطراف، بما في ذلك الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في قرار مجلس الأمن، وتسهيل أعمال الإغاثة الإنسانية والسماح بدخول البضائع التجارية والمواد الغذائية والطبية والمشتقات النفطية وغيرها من المواد الأساسية بدون قيود، كما تضمنت البنود- بحسب وسائل إعلامية -عودة حكومة بحاح المستقيلة لممارسة مهامها كحكومة تصريف أعمال لفترة لا تتجاوز 60 يوماً يتم خلالها تشكيل حكومة وحدة وطنية بما لا يتعارض مع الدستور، واستئناف وتسريع المفاوضات بين الأطراف اليمنية التي تجري بواسطة الأمم المتحدة، وفقاً لقرار مجلس الأمن، وأن تلتزم كل الأطراف بتسليم السلاح الثقيل إلى الدولة وفقاً لمخرجات الحوار الوطني الشامل".

الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة كانت قد تبنت وثيقة عبر مبعوثها إلى اليمن ولد الشيخ وجرى بحثها مع بعض المكونات السياسية إلاّ أنها اصطدمت بتعنت الرياض.. وتضمنت الوثيقة التي نشرتها قناة «الميادين» النقاط التالية:

أولاً: الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار رقم (2216) من جميع الأطراف وفق آلية تنفيذية يتم التوافق عليها وبما لا يمس السيادة الوطنية، مع التحفظ على العقوبات الصادرة بحق المواطنين.

ثانياً: وقف دائم وشامل لإطلاق النار من جميع الأطراف وانسحاب كل الجماعات والميليشيات المسلحة من المدن وفقاً لآلية يتفق عليها لسد الفراغ الأمني والإداري، ويرفع الحصار البري والبحري والجوي.

ثالثاً: الاتفاق على رقابة محايدة على تنفيذ الآلية التي سيتم الاتفاق عليها بإشراف الأمم المتحدة.

رابعاً: احترام القانون الإنساني الدولي بما في ذلك المواد التي تتعلق بحماية المدنيين وإطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين من كل الأطراف، بما في ذلك الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في قرار مجلس الأمن، وتسهيل أعمال الإغاثة الإنسانية والسماح بدخول البضائع التجارية والمواد الغذائية والطبية والمشتقات النفطية وغيرها من المواد الأساسية بدون قيود.

خامساً: تعود حكومة رئيس الوزراء خالد بحاح المشكَّلة بشكل توافقي لتمارس مهامها كحكومة تصريف أعمال لفترة لا تتجاوز 60 يوماً يتم خلالها تشكيل حكومة وحدة وطنية بما لا يتعارض مع الدستور.

سادساً: استئناف وتسريع المفاوضات بين الأطراف اليمنية التي تجري بواسطة الأمم المتحدة، وفقاً لقرار مجلس الأمن.

سابعاً: تلتزم كل الأطراف بتسليم السلاح الثقيل إلى الدولة وفقاً لمخرجات الحوار الوطني الشامل.

وكانت قد ذكرت قناة «الميادين» أن حركة "أنصار الله" تبدي مرونة حيال عودة حكومة بحاح كحكومة تصريف اعمال وليس عودة هادي، وتبدي أيضاً مرونة حيال بند تنفيذ جميع القرارات الدولية بما فيها القرار 2216 من قبل كل الأطراف.. المصادر ذكرت أيضاً أن أجواء هادي وفريقه في الرياض لا تبدو إيجابية.

كما ذكرت أن بحاح ينوي تقديم استقالته من منصبيه كرئيس حكومة ونائب رئيس نتيجة خلافات حادة بينه وبين الفار هادي.